جامعة الانبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية
القسم العلمي: علوم القران والتربية الاسلامية
المرحلة الدراسية: الرابعة – الكورس الاول
المادة: النحو القرآني

المحاضرة الأولى بعنوان:

(التعريف بعلم النحو)

(The definition in grammar's science)

المحاضر: أ.د. قاسم صالح علي العاني

لغةً: من (نحا) أي: قَصَدَ، وسُمِّيَ بذلكَ ، لأنَّ المتكلِّمَ يَنحو (يقصِدُ) بتعلُّمِهِ كلامَ العَرَب.
واصطلاحاً: علمٌ بأصولٍ تُعرَفُ بها أحوالُ الكلمة العربيَّة من جهةِ الإعرابِ والبناءِ. وموضعه: آخِرُ الكلمة.

وعلل النحو نوعان:

نوع ظاهرٌ: وهو ما يمكِنُ التعبير عنه بـ "القاعدة النَّحوية" مثل قولهم: (كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ).
ونوع خفيٌّ: وهو بيانُ سببِ القاعدة، كمَعْرِفَةِ: (لم صارَ الفاعلُ مرفوعاً؟ والمفعول منصوباً؟)، ويُسمَّى هذا النَّوع: علَّة العلَّة، وليس تعلُّمه ضرورياً، إنَّما المهمُّ معرفةُ القواعد لضَبْط الكلام.

عناية المسلمين بالنحو خدمةً للقرآن الكريم

اكتسب المسلمون معارف غزيرة من الوحي الكريم، وكان من ثمار ذلك توجُّههم نحو طلبِ العلم والسعي في مدارسته ، ومن هنا جاء الحرص على خدمة القرآن الكريم، بحسب ما توفَّر لديهم من وسائل وقدرات علمية. وإذا كان جَمْعُ القرآن يمثل الخطوة الأولى في سبيل العناية بالقرآن الكريم، فإنَّ وَضْعَ علم النحو يمثل الخطوة الثانية في سبل المحافظة على سلامة أداء النص القرآني، بعد أن أخذ اللحن يشيع على ألسنة الناس، ولم يكن نزول الوحي الكريم قلباً للجوانب العَقَدية في حياة الناس فحسب، بل كان أيضاً قلباً للعادات اللغوية التي نشؤوا عليها، إذ واجه العرب في قراءة القرآن ظواهر لم يكونوا في سلائقهم التي فُطِروا عليها متقين، وكان منها تعدُّد

اللهجات، واختلافها في القرب مِنْ لغة القرآن أو البعد عنها، ولهذه اللغة من قواعد النطق ما لا يسهل إتقانُه على جميع المتلقِّين يومئذ، ولابد لهم من المران حتى يألفوا النص الجديد .

وقد أجمع الذين تصدَّوا لنشأة علوم العربية على أن القرآن الكريم كان الدافع الرئيس لعلماء السلف لوَضْع علم النحو والإعراب؛ وذلك لأنَّ ظهور

اللحن وتَفَشِّيه في الكلام، وزحفه إلى لسان مَنْ يتلو القرآن، هو الباعث على تدوين اللغة، واستنباط قواعد النحو منها، وعلم العربية شأنه شأن كلِّ العلوم تتطلبه الحوادث والحاجات ، وليس ثمة من علم يظهر فجأة من غير سابقةِ تفكير وتأمُّل فيما يتعلق به، وهذا قد يستدعي غموض نشأة بعض العلوم ومعرفة واضعها التي ابتدأها.

ويعود التفكير في علم النحو إلى ظاهرة شيوع اللحن والخشية على القرآن منها؛ وذلك لأن رغبة العرب المسلمين في نشر دينهم إلى الأقوام المختلفة أنشأ أحوالاً جديدة في واقع اللغة، ما كان العربُ يعهدونها من قبل، إذ كانت الفطرة اللغوية قبل الإسلام سليمةً صافية. واستمر الحال على هذا في عصر نزول القرآن، بَيْدَ أن الرواة يذكرون أن بوادر اللحن قد بدأت في الظهور في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. ومن تلك الروايات أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: ((أَرْشِدوا أخاكم)). ويورد الدارسون بعض الروايات على تَسَرُّب اللحن إلى ألسنة الناس في عهد الخلفاء الراشدين، وذلك أثر من آثار اختلاط العرب الفصحاء بغيرهم من الشعوب غير العربية، ممَّا أضعف السليقةَ اللغوية لديهم.

ويروي القرطبي عن أبي مُلَيكة أن أعرابياً قدم في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: مَنْ يُقرئني ممَّا أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم؟ قال: فأقرأه رجلٌ ((براءة)) ، فقرأ ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: 3) بجرِّ ((رسوله)) . فقال الأعرابي: أوقد بَرِئ الله من رسوله؟ فإن يكن الله بَرئ من رسوله فأنا أبرأُ منه. فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال: يا أعرابيُّ، أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمْتُ المدينة، ولا علم لي بالقرآن فسألت: مَنْ يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة براءة فقال: ((أنَّ الله بريء من المشركين ورسولِه)) فقلت: أوقد بَرِئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه. فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي. قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ قال: ((ورسولُه)) . فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممَّن برئ الله ورسولُه منه، فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألاَّ يُقرئَ الناسَ إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو.

ومع مرور الأيام تفشو ظاهرة اللحن في القرآن الكريم، إلى أن أصبحت بلاءً عاماً لا يخلو منه لسان كثير من الفصحاء، حتى الذين تربَّوا في البادية، فقد روى يونس بن حبيب أن الحجَّاج قال ليحيى بن يعمر: أتسمعني ألحن على المنبر؟ قال يحيى: الأمير أفصح من ذلك، فألحَّ عليه

فقال: حرفاً. قال الحجَّاج: أياً؟ قال: في القرآن. قال الحجَّاج: ذلك أشنع له، فما هو؟ قال: تقول: ((قل إنْ كان آباؤكم وأبناؤكم ...إلى قوله {أَحَبَّ} (التوبة: 24) ، فتقرؤها ((أحبُّ)) بالرفع، والوجه أن تُقرأ بالنصب على خبر كان.

ويذكر أن الحجَّاج قرأ ((إنا من المجرمون منتقمون)) وكان كثير من أبناء العرب وُلِدوا لأمهات غير عربيات، فنشأ جيل من هؤلاء الأبناء لديه استعداد لكي يلحن في القرآن وغيره، ممَّا جعل الحاجَة تمسُّ للبدء في وضع ضوابط يُعْرف بها الصواب من الخطأ .

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ما شاع في الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأمة الإسلامية، إذ كان فيه مجموعة من اللغات المتداولة إلى جانب العربية، منها الفارسية والسريانية، وهذا الوسط الاجتماعي سوف يشهد تزاوجاً طبيعياً بين عناصره من اللغات المختلفة، ممَّا أدى إلى اتساع الفوارق بين اللغة الفصيحة واللغة المحكيَّة ، ومثل هذه الفوارق تُقلق أصحاب الغَيْرة على لغة القرآن، وبذلك ترتبط نشأة النحو بجذور الحياة الإسلامية في ذلك الزمن.

وتختلف الروايات وتتضارب في تحديد أول مَنْ شرع يُسَجِّل بعض الظواهر النحوية، أو يبني شيئاً من الضوابط الأولية في فهم العلاقات بين عناصر التركيب اللغوي. يقول الزبيدي: ((فكان أولَ مَنْ أصَّل ذلك، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هُرْمز، فوضعوا للنحو أبواباً وأصَّلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم، ثم وصل ما أصَّلوه من ذلك التالون لهم والآخذون عنهم، فكان لكل واحد منهم مِن الفضل بحسبِ ما بَسَط من القول ومَدَّ من القياس وفَتَقَ من المعاني وأوضح من الدلائل، وبيَّن من العلل)) .

ومر بنا قبل قليل رواية تُرجع الأمر إلى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ أمر أبا الأسود بوضع النحو، كما روي عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري، ليوجِّه مَنْ يختاره لتعليم العربية؛ فإنها تدلُّ على صواب الكلام. وذكر صاحب ((مراتب النحويين)) ،أن أبا الأسود أخذ النحو عن علي رضي الله عنه لأنه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار إلى الرفع والنصب والجر. وذكر صاحب ((نزهة الألباء)) أن عليّاً سمع أعرابياً يقرأ ((لا يأكله إلا الخاطئين)) فوضع النحو.

ويقول الدكتور محمد خير الحلواني: ((ترجع قيمة أبي الأسود الدؤلي في تاريخ النحو إلى أنه هو أولُ مَنْ اتجه بالدراسة اللغوية إلى الاستقراء والاستنباط، وكانت قبله تقوم على محاكاة الأعراب والاختلاط بهم، وحِفْظ الشعر والأنساب، فتحوَّل بها إلى وضع الضوابط الدقيقة، ورَصْد الظواهر المتبدِّلة في تراكيب العربية)) .

ارتبطت المعالم النحوية التي تركها أبو الأسود بواقع الحياة اللغوية البسيطة في عصره، وقد عُني في معالمه هذه بدَفع اللحن عن قراءة القرآن، حيث استخرج ضوابط الإعراب بحسب ما توفرَّ لديه من قدرات ووسائل .

وينفي الدكتور شوقي ضيف أن يكون لعصر أبي الأسود علاقة بالشروع في بناء الظواهر النحوية. ولسنا في مقام تحقيق هذه النسبة، بيد أنه يهمنا أن نشير إلى إجماع المؤرخين قديماً وحديثاً إلى أنَّ الدافع الرئيس لهذه النشأة إنما هو قراءة القرآن على نحوٍ صحيح، وتَفَشِّي اللحن لدى عامة المسلمين وخاصَّتهم. وقد تحدث ابن خلدون في ((مقدمته)) عن فساد السليقة العربية ممَّا أدَّى إلى وقوع اللحن في القرآن، وشروع العلماء في حِفْظ اللسان، ولكنه لم يُحَدِّد مَن الذي بدأ هذه الجهود، يقول: ((لمَّا فسدت مَلكة اللسان العربي في الحركات المسمَّاة عند أهل النحو بالإعراب، واستُنْبطت القوانين لحفظها. فاسْتُعْمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم، مَيْلاً مع هِجْنة المستعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية، فاحتيج إلى حِفْظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس، وما ينشأ عن الجهل بالقرآن والحديث، فَشَمَّر كثير من أئمة اللغة واللسان لذلك وأَمْلَوا فيه الدواوين)) . فابن خلدون يُنَوِّه بهمَّة علماء اللغة في تدوين ما توصَّلوا إليه من نظرات؛ بُغْيَةَ تيسير تلاوة القرآن وفَهْمه. وعد كثير من العلماء تعلُّمها واجباً على المرء. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيراً قوياً بَيِّناً، ويؤثِّر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق. وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإنَّ فَهْمَ الكتاب والسنة فرض، ولا يُفْهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب)) . وكان أبو عمرو بن العلاء يَعُدُّ العربية من الدين لا تنفصل عنه ولا ينفصل عنها، فبلغ ذلك عبد الله بن المبارك فقال: صدق.

وبذلك تتضح لنا الصورة بجلاء، فعلوم النحو والصرف والإعراب مرتبطة من حيث نشأتها ونشاط أعلامها، بالحرص على لغة القرآن لكيلا يعروَها لحن، والحرص على فهم معاني كتاب الله وتدبُّر آياته.

المصدر: عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم – أحمد محمد الخراط .

المحاضرة الثانية بعنوان:

(النظام النحوي)

(the grammatical system)

المحاضر : **أ.د. قاسم صالح علي العاني**

قلنا من قبل: إن النظام النحوي للغة العربية الفصحى ينبني على الأسس الآتية:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ.
3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها, وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص "وتحتها فروع", والنسبة "وتحتها فروع", والتبعية "وتحتها فروع أيضًا", وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.
4- ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف, وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظية.
5- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفرد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

ولقد أشرنا من قبل إلى أنَّ النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلّا ما يقدمه له الصرف1 من المباني, وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلًّا منهما علاجًا منفصلًا, ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعب معه إعطاء ما للنحو وما للصرف للصرف.

يقول ابن مالك مثلًا:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ... كان لأنثى كأبت هند الأذى وهذا الكلام يفهم على وجهين أحدهما صرفي والآخر نحوي, ويمكن لنا أن نضع خطة الفهم الصرفي على النحو الآتي:

المعنى المبنى العالمة التأنيث التاء على إطلاقها التاء في أبت ، فالتأنيث معنًى صرفي من معاني التصريف على نحو ما أسلفنا, ففهم بيت الألفية على هذا النحو فهم صرفي, ولكننا نستطيع أن نفهم هذا البيت أيضًا من زاوية النحو وهي زاوية العلاقات السياقية, ويكون ذلك كما يأتي:

المعنى المبنى العلامة

المطابقة في التأنيث بين الفعل والفاعل التاء على إطلاقها التاء في أبت
ويبدو أن ابن مالك أحسَّ ضرورة وزن الشعر فجعل كلمة "أنثى" في مكان كلمة "التأنيث" أو حتى "المؤنث", فالتأنيث هو المعنى والمؤنث مبنًى له, ولكن تحته فروعًا هي مبانٍ فرعية أيضًا, فقد يعبر عن المؤنث بالتاء أو بالألف المقصورة أو الممدودة, أمَّا الأنثى فلا علاقة لها بكل ذلك؛ لأن معناها الأكبر هو "الأنوثة" وليس التأنيث, والأنوثة ضد الذكورة وهما في الطبيعة, والتأنيث ضد التذكير وهما في اللغة. أما قول بن مالك في مكان آخر: "أو مفهم ذات حر" فليس مردّه إلى ضرورة وزن الشعر كما كان الاحتمال هنا, وإنما مرده إلى الخطأ الموروث من تفكير النحاة, ويتضح الفرق بين التأنيث والأنوثة من أن "الأرض" مؤنثة وليست أنثى.
والذي يبدو من هذا التصوير للصلة بين المعنى النحوي والمبنى الصرفي والعلامة المنطوقة أو المكتوبة ما يأتي:
1- إن جميع ما نسميه المعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكوّن منها المبنى الأكبر للسياق.
2- إن المباني المتعددة في السياق هي مفاهيم صرفية لا نحوية.
3- إن العلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءًا من نظام الصرف أو نظام النحو, ولكنها جزء من الكلام.

المصدر: اللغة العربية معناها ومبناها

المحاضرة الثالثة بعنوان:

(**التحديات والمواجهات للغة العربية**)

(the challenges and confrontations of Arabic language)

المحاضر : أ.د. قاسم صالح علي العاني

التحدي الأول : اتهامها بالعقم والجمود والتحجّر والقصور ، وأنها لم تعد ملائمة لأساليب القرن الحادي والعشرين عصر الثورة المعلوماتية و الاختراقات الفضائية ، فكان منا من نظر إلى تخلف العرب العلمي في عصر الذرة فأعلن أنه لا يرى لهذا سبباً غير تمسك العرب بلغتهم في مراحل التعليم عامة والتعليم العالي منها خاصة , وآخر يلحّ في الدعوة إلى تدريس العلوم الطبية وغيرها بلغة غير عربية ؛ ليظل المسلم عنده إحساس بعجز اللغة العربية لغة القرآن .
المواجهة :

أولاً : الكلمات في اللغة العربية لا تعيش فرادى منعزلات بل مجتمعات مشتركات كما يعيش العرب في أسر وقبائل. وللكلمة جسم وروح، ولها نسب تلتقي مع مثيلاتها في مادتها ومعناها , فخاصية الاشتقاق من أعظم ما امتازت به العربية , فبالاشتقاق عملت على زيادة موروثها اللفظي والمعنوي كلما تقدم الزمن ،،((وهو ثابت عن الله تعالى بنقل العدول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم , ومن ذلك قوله فيما صح عنه : " يقول الله :(أنا الرحمان خلقت الرحم , وشققت لها اسم) والحديث في مسند الإمام أحمد)) ، ولنأخذ على سبيل المثال مادة ((كتب : كتب – كاتب – مكتوب – كتابة – كتاب ـ مكتبة ....)) : إننا نستخدم هذه الكلمة وعمرها أكثر من 1500عام ، مأخوذة من (الكَتْب) بسكون التاء ، قال الجوهري : أصله في اللغة للسقاء ، تقول : كتب السقاء ، إذا خرّزه بسيرين ، فهي في معنى / الضم والجمع/ .. ومنه الكتيبة للجيش ، ثم انتقلت اللفظة إلى الكتابة . وإنما قلنا أن أصلها السقاء لأن العرب عرفت السقاء واحتاجت إليه في ترحالها في الصحاري واحتاجت إلى صلاحه قبل أن تعرف الكتابة ،، ولو عرفت ما للسقاء (القربة) من الأسماء لهزك العجب . إن خاصة الروابط الاشتقاقية في اللغة العربية تهدينا إلى معرفة كثير من مفاهيم العرب ونظراتهم إلى الوجود وعاداتهم القديمة، وتوحي بفكرة الجماعة وتعاونها وتضامنها في النفوس عن طريق اللغة. ومن الطريف لمعرفة سعة هذه اللغة ما نقله ((صاحب " المزهر " عن حمزة الأصبهاني : أن الخليل ذكر عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل من غير تكرار وهي اثنا عشر مليون بناء وثلاثمائة وخمسة أبنية وأربعمائة و اثنا عشر (12305412)) و ما ذكره د/ محمد نعمان الدين الندوي في مجلة الأدب الإسلامي قال : ((عدد الألفاظ المستعملة من اللغة العربية خمسة ملايين وتسعة وتسعون ألفاً و أربعمائة لفظ [5,099,400]، من جملة ستة ملايين وستمائة وتسعة وتسعين ألفاً وأربعمائة لفظ [6,699,400] ، بينما نجد الفرنسية لا تحتوي إلا على خمسة وعشرين ألف كلمة(25000) ، والإنجليزية على مائة ألف كلمة(100000) فقط). ويقول الألماني فريتاغ : ((اللغة العربية أغنى لغات العالم)) .

ثانياً : اللغة العربية تتميز بثبات الأصول ومرونة الفروع ، وثبات أصول الألفاظ ومحافظتها على روابطها الاشتقاقية يقابل استمرار الشخصية العربية خلال العصور، فالحفاظ على الأصل واتصال الشخصية واستمرارها صفة يتصف بها العرب كما تتصف بها لغتهم، إذ تمكن الخاصة الاشتقاقية من تمييز الدخيل الغريب من الأصيل . ((وبهذه المرونة عولجت مسألة المصطلحات , وقد لاحظ ألفرد غيوم هذه الخصائص فعلق عليها بقوله " صلح اللسان العربي للتعبير عن العلاقات بإيجاز أكثر من اللغات الآرية لمرونته وقابليته الاشتقاقية الفائقة في الاسم والفعل ...)) . فاللغات الأوربية تتغير معاجمها بين الحين والحين ولا يمر قرن واحد إلا ويصيبها تغيير أساسي في مفرداتها وقواعدها . بينما للعربية قدرتها الفائقة على استخدام أكثر من طريقة

لتثبيت ألفاظ جديدة في قاموسها : كالقلب المكاني ، والنحت ، و التعريب .. وغيرها . ومن مرونتها كذلك ، الظواهر الصوتية من إبدال ، وإدغام , وإظهار , وإخفاء , وروم ، وإشمام , وأيضاً اسم المكان – الزمان – السببية – الحرفة – الأصوات – المشاركة – الآلة – التفضيل ... وغيرها , تلك المرونة التي أتاحت لها أن تغدو لغة الحضارة في القرون الوسطى . ويقول وليم ورك : ((إن للعربية ليناً ومرونةً يمكنانها من التكيف وفقاً لمقتضيات العصر.))

ثالثاً :. وهي لغة المترادفات إذ يكثر أن يكون للمسمى الواحد أكثر من مفردة لغوية واحدة بل قد تصل إلى العشرات بل المئات ولا ننسى أن كثير من هذه المترادفات نشأ من تعدد اللغات , او من ملاحظة اختلاف دقيق في الأحوال والصفات ، قال ابن فارس في الصاحبي : ((فإن أردت أن سائر اللغات تبين إبانة العربية فهذا غلط، لأنا لو احتجنا أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد وكذلك الأسد والفرس ...)) . وقد سمع أن معاني (العين) تنيف على المائة ، ومعاني (العجوز) تنيف على الثمانين ، ومعاني (الكرم) على الثلاثين ،، قال ابن خالويه : جمعت (للأسد) خمسمائة اسم ، و (للحيّة) مائتين . وذكر صاحب القاموس في مادة (سيف) أن للسيف أسماء تنيف على ألف اسم قال : وذكرتها في (الروض المسوف). فإذا رجعنا إلى معاجم المعاني وجدنا أموراً عجباً. فتحت المشي الذي هو المعنى العام أنواع عديدة من المشي :

درج , حبا...,, حجل , خطر , دلف , هدج , رسف , اختال , تبختر , تخلج , أهطع , هرول...,, تهادى , تأود... لقد ألف اللغويون العرب مؤلفات خاصة بإبراز الفروق بين الألفاظ مثل : الفروق لأبي هلال العسكري، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، وفقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ، والمخصص لابن سيده الذي يقع في 17 جزءاً .

رابعاً: علامات الإعراب التي تتميز بها العربية دون غيرها من اللغات الأخرى والتي يحاول أعداء الإسلام أن يطمسوها بدعوى(تبسيط النحو / صعوبة النحو ... الخ) ولا تعدو أن تكون معولاً يحاول ان يصيب مقتلاً في كيان هذه الأمة , وهي محاولات هدامة تحاول إضعاف العربية كما قال ذلك الشيخ (ابن باز) . . بينما تلزم الكثيرات من اللغات متكلميها بترتيب معين للكلمات يميز الوظائف النحوية فيها , ويضيع هذا التمييز اذا اختل هذا فالإنجليزية مثلا تتبع ترتيب ،، فاعل + فعل + مفعول ،، فإذا أردت أن تقول : أكل زيد طعاماً ، يجب أن تقول : زيد أكل طعاماً . ولا يجوز أن تقول : أكل زيد طعاما ,,, أما في اللغة العربية فأنت تقول : أكل زيد طعاما / وزيد أكل طعاماً / و أكل طعاماً زيد / وطعاماً أكل زيد / وطعاماً زيد أكل ، فتأمل هذا وتدبره . وفي معرض الحركات فإن جملة (ما أحسن زيد ؟!.) يمكن أن تكون استفهاما وتعجبا وذمّا ؛ وذلك لوجود علامات الإعراب التي تلحق بأواخر الكلمات وتميز الفعل من الفاعل من المفعول ونظام الأعراب هذا يدل على المرونة التي تتميز بها اللغة العربية .

التحدي الثاني :. تلك الدعاوى الرامية إلى تفجير العربية وتحويلها إلى ركام من التراكيب والدلالات التي يعجز اللبيب عن إدراك مراميها فضلا عن المثقف العادي . وقد بلغ مداه وأقصاه في ما يسمون أنفسهم (أهل الحداثة), والحداثة أمرها محدث وشر الأمور المحدثات , لم يفكروا في حداثة تحافظ على خصوصيتنا وهويتنا وشريعتنا , وتوقف نزيف الكلمة الطيبة التي نحروها على نصب الغموض والرمز وعبث القول ((والحداثة العربية في جميع صورها إنما راجت لسببين أساسين هما:

1- جنوح الناس إلى الخروج عن المألوف، و لُهاثهم خلف "العصرنة"!!

2 – الخلط بين الحداثة . وإن شئت فقل بين الهدم . والتجديد.

ولما ظهرت مدارس "اللامعقول" المتنوعة (السوريالية، العبثية، العدمية، الوجودية) كتب النقاد عنها باعتبارها أكبر انقلاب حداثي، وأسمى سارتر مجلته "العصور الحديثة"!!

وفي الستينيات زعمت البنيوية أنها الثورة الحداثية التي لم يشهد التاريخ لها من نظير.

ولكن نقيضها "التفكيكية" سرعان ما ظهر في أواخر العقد نفسه مدعياً الدعوى نفسها. وفي أمريكا كانت موجة "الهيبيز" آخر صرعة في نظر مفكري ذلك العقد، والآن تلاشت وارتد كثيرون للأصولية الإنجيلية.)).

وكما أصابت شظايا تفجير اللغة الأدب الشعري فقد امتدت لتطال النثر وخصوصاً النقد : فالناقد يتحدث بأسلوب موغل في الغموض والتعمية وغير مفهوم وبلغة غريبة , سواء في ما ترجم من مؤلفات النقاد أو في كثير من الكتب النقدية , كل ذلك باسم الحداثة وتفجير اللغة .

المواجهة :ـ إننا لا نرفض الشعر الحديث جملة وتفصيلاً ،، ولكننا أيضا لا نتركه يعبث في أدبنا ويهين مقدساتنا ويخبط فيه خبط عشواء .. لابد من وضع مفتاح نقدي وإطار ومعيار فني تنظم سير الشعر الحديث وتكشف عن جماله فيستمتع به القارىء . أن الحياة فرضت علينا لوناً ولغة جديدة ـ وهذا طبيعي ـ ولكن أريد أن افهم هذه اللغة وأمتع حاستي الفنية من أدبها .((أما حسب المفهوم الحداثي فالطفل الصغير الذي يلغو بكلمات وتمتمات هائمة لا رابط بينها، والشعرور الذي يخبط في العروض والقوافي ويلفق التراكيب الهشة ويضع كلمة سطراً، وجملة سطراً آخر، وثلاث جمل سطراً، ثم يرجع من جديد حتى يسوِّد مساحة كبيرة من الورق بغثيان لا معنى له.. والنائم الذي يحلم ويهمهم بألفاظ لا نسق يجمعها.. والحشاش... و... .كل أولئك حداثيون)) .

فحينما ننظر لهذا الركام من حولنا , الذي انتفش , وأصبحت له مؤسسات تعني به وتزّوج له , وتكرم الداعين المتسربلين برداء الحداثة حينما ننظر إلى كل هذا نستشعر مدى المسئولية الملقاة على عاتقنا لحفظ اللغة العربية , إنها مسئولية عقدية وأدبية ؛ لأن حماية العربية ـ وهي لغة القرآن ـ من هذا السيل الجارف من الركاكة والرطانة تصبح واجباً دينياً قبل أن يصل ببعض

الملاحدة أن يتطاول على أسلوب القرآن المعجز وحلاوته وطلاوته فيتهمه بالدونية والقصور والإخفاق.

التحدي الثالث :- ما يروّج له أعداء الإسلام والعروبة الحاقدون من الدعوى إلى أن نستبدل بالفصحى اللهجات العامية واللغات المناطقية والإقليمية القومية الضيقة أو إحياء لغات قديمة ميتة , وكذلك الدعوة إلى اللاتينية بزعمهم أنها أكثر مرونة واختصارا في النطق .. وقد مشى تيار الهدم هذا في اتجاهين يكمل احدهما الآخر هما الاستشراق والاستغراب :

الأول : اتجاه المستشرقين الذين أوكلت لهم مهمة التدريس في الجامعات والمدارس فشغلوا مناصب عليا ، وتولوا مهام جسيمة ، وسيطروا على كراسي الدراسة .. فألفوا كتباً في الدين واللغة هي اكبر من علمهم نفثوا فيها سمومهم ودسوا فيها أفكارهم هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أنهم غرسوا في الطلاب والكوادر هذه الأفكار فأشربت قلوب العديد من العرب ,, ومن جهة ثالثة أنشأوا المدارس والجامعات التبشيرية والغربية في بلاد المسلمين وجعلوها أوكاراً لأغراض تجسسية خبيثة كالجامعة الأمريكية في بيروت التي كانت مركزاً للاستخبارات في فترة زمنية .

وقد وجدت تعريفات عديدة تحدد مفهوم الاستشراق وتحاول أن تعطيه أبعاده، و نوه الشيخ بسام عجك إلى أن تعريف الاستشراق مجملاً " هو دراسات وأبحاث قام بها غربيون .. تهدف إلى دراسة العالم الشرقي ولاسيما الإسلامي، ديناً وتاريخياً وحضارة وعادات وشعوباً، بهدف فهم حقيقة الإسلام، وقد نشأت منذ أكثر من ألف سنة في العالم الغربي، ومازالت موجودة حتى يومنا هذا، إلا أنها في الفترات الأخيرة بدأت تأخذ أشكالاً أخرى في الظهور، باسم مستشارين اقتصاديين أو سياسيين أو لغويين يتبعون وزارات الخارجية والاقتصاد والمال والحربية في العالم الغربي، ومهمة هذه الدراسات فهم طبيعة العالم الإسلامي وتوجهات المسلمين، وذلك من أجل التعامل الغربي معهم".

بداية بلا نهاية :-

في فترة العصور الوسطى في أوربا ، و الممتدة من 476م ـ 1600م ، حدث في الوطن العربي الإسلامي أمران مهمان :

الأمر الأول : الحروب الصليبية الممتدة من (489هـ ـ 690هـ) اي (1096م ـ 1291م) لمدة قرنين كاملين انتهت بالإخفاق ، واليأس من حرب السلاح ، ولكنها تركت في نفس الوقت بصيصاً من التنبّه والتيقظ بسبب احتكاكهم المستمر بحضارة راقية عير عادية .

الأمر الثاني : وقعت الواقعة في يوم الثلاثاء 20 جمادى الأول 857هـ / 29مايو1453م سقطت القسطنطينية عاصمة المسيحية ، ودخلها محمد الفاتح بالتهليل والتكبير ، واهتز العالم الأوربي هزة عنيفة مليئة بالخزي وممزوجة بالحقد والكراهية والغضب . ومنذ ذلك اليوم ، بدأت أوربا تتغير إلى الأمام ، وبدأ العالم الإسلامي يتراجع إلى الوراء ، فكان أول تراجع نحصده هو

سقوط الأندلس بعد أربعين عاما فقط من فتح القسطنطينية أي عام 1493م .. ومن يومئذ بدأ الرهبان وتلامذتهم معركة أخرى أقسى من معركة الحرب والسلاح (معركة العلم والمعرفة) .

المصدر: اللغة العربية التحديات والمواجهة

المحاضرة الرابعة بعنوان:

(الأفعال أنواعها ودلالتها)

(the kinds of verb and their significances)

المحاضر: أ.د. قاسم صالح علي العاني

الماضي: ما وقع في زمان قبل الزمن الذي أنت فيه، وعلامته أن يقبل تاء الفاعل كقرأت، وتاء التأنيث الساكنة كقرأتْ، ويكون مبنياً على الفتح معلوماً كان أو مجهولاً كفهم وفهم.

دلالته...

1 – أصلُ وضعهِ الدَّلالة على المُضيّ.

2 – ينصَرِفُ إلى الحالِ بمعنى (أفْعَلُ) وذلكَ إذا قَصَدْتَ به الإنشاءَ، كما في ألفاظ العُقود، نحو: (بِعْتُ، اشْتَرَيْتُ، زوَّجْتُ، قَبِلْتُ).

3 – ينصَرِفُ إلى المستقبَلِ، بواحدةٍ من القرائن التَّالية:

[1] أن يدلَّ بسياقهِ على الطَّلَبِ، نحو: (غَفَرَ اللهُ لكَ)، (عَزَمْتُ علَيْكَ إلَّا فعَلْتَ).

[2] أن يُفْهَمَ من سياقهِ الوَعْدُ، نحو: {إنَّا أعْطَيْناكَ الكَوْثَرَ}.

[3] أن يقعَ في سياقِ كلامٍ عُلِمَ أنَّه مُستقبَل، نحو: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يومَ القِيامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ}، {وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَفَزِعَ}.

[4] نفيٌ بـ (لا) نحو:

* رِدُوا فوَاللهِ لا ذُدْناكُمُ أبداً *

المضارع: المضارع ما يكون في الزمن الذي أنا فيه أو بعده. فقولك: يضرب يصح أن يكون للحال أو الاستقبال. فإذا أردت تخصيصه بالمستقبل فأدخل عليه السين أو سوفَ نحو: سيكتب أو سوف يكتب. ولائذ أن يكون أوَّلُهُ حرفاً من حروف (أنيتُ) .

ويكونا المضارع مرفوعاً إذاً تجرد من الناصب والجازم. وقد سمي مضارعاً لمضارعته – أي مشابهته – لاسم الفاعل بحركاته وحدوثه، فيقعد مثل قاعدِ حركات وحدوثاً.

علاماته:

1 – دخولُ (لم) عليه، نحو: {لَم يَلِدْ ولَمْ يولَدْ}.

2 – دخولُ (سوفَ) أو سينِ الاستقبال، نحو: {وسَوْفَ تَعْلَمونَ}، {وسَيَعْلَمُ}.

3 – دخولُ (لن)، نحو: {لَن يَنْفَعَكُمُ الفِرارُ}.

4 – مجيء حرفِ المضارعة أوَّله، وهي مجموعةٌ في قولك: (أنيت)، نحو: {أَعْلَمُ}، {نقصُّ}، {يَجْمَعُ}، {تَنُوءُ}.

[ربَّما وقعَتْ هذه الحروفُ أوَّلَ الفعْلِ الماضِي، نحو: (أَكْرَمَ، نَرْجَسَ، يَرْنَأَ، تعلَّمَ)، فالأصحُّ أنَّها شَرْطٌ للمضارعِ، ولَيْسَتْ علامةً قَطعيَّةً عليهِ].

دلالته:

1 – إذا تجرَّدَت صيغةُ المضارع من قرينةٍ تصرِفُهُ عن الحالِ فهو باقٍ لإفادةِ ذلكَ.

2 – إذا وُجِدَت قَرينةٌ تدلُّ على كونِهِ للحالِ فهو كذلكَ جَزْماً، كأَن يقتَرِنَ بلفْظٍ صَريحٍ لإرادةِ الحال، نحو: (ألَا تَرانِي أُكَلِّمُهُ الآنَ؟)، أو: (السَّاعَةَ؟) أو: (الحينَ؟)، أو ما أشْبَهَ ذلكَ.

3 – يتعيَّنُ إرادَةُ المستقبَل، بواحدةٍ من القرائنِ التَّالية:

[1] إذا اقترنَ بظَرْفٍ مُسْتَقْبَل، نحوُ: (أَزُورُكَ إذا تَزُورُني).

[2] إذا دلَّ على الطَّلَب بقَرينةٍ لفظيَّةٍ، نحو: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ}، أو معنويَّة، نحو: {والوالداتُ يُرْضِعْنَ}، {والمطلَّقاتُ يَتَربَّصْنَ}، {رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا}.

[3] إذا دلَّ على وَعْدٍ، نَحو: {يَغْفِرُ لمَن يَشاءُ وَيُعذِّبُ مَن يَشاءُ}.

[4] إذا صَحِبَ أداةَ توكيدٍ، نحو {لَنَقولَنَّ لوليّهِ}، {لنَسْفَعاً بالنَّاصيةِ}.

[5] إذا صَحِبَ أداةَ تَرجٍّ، نحو: {لَعلّي أَبْلُغُ الأسْبَابَ}.

[6] إذا صَحِبَ أداةَ مجازاةٍ، نحو: {مَن يَعْمَلْ سوءًا يُجْزَ بِه}.

[7] إذا صَحِبَ حَرْفَ نصْبٍ، نحو: {أَن نَفْعَلَ في أموالِنا ما نَشاءُ}.

4 – ينصرفُ معناهُ إلى المُضيّ، إذا سُبِقَ بواحدةٍ من الأدواتِ التَّالية:

[1] (لم) النَّافية، نحو: {أَوَلَمْ يَرَوْا كَم أَهْلَكْنا}.

[2] (لمَّا) النَّافية، نحو: {كلَّا لمَّا يَقْضِ ما أمَرَه}.

[3] (لو) الشَّرطية، نحو: {وَلَوْ يؤاخِذُ اللهُ النَّاسَ}.
[4] (إذْ)، نحو: {وإِذْ تَقولُ للَّذي أنْعَمَ اللهُ عليهِ}.
[5] (رُبَّما)، نحو: (رُبَّما يفْعَلُ الإنْسانُ ما لا رَغْبَةَ له فيه).

الأمر: الأمر ما تطلب به شيء بعد زمن التكلم نحو: اقرأ وافهم. وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الطلب كاقرأنَّ وافهمن.

وقد يرد في الكلام ألفاظ تفيد معنى الفعل يقال لها: أسماء الأفعال، وهذه أحكامها:

اسم الفعل: هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، لكنه لا يقبل علامة الفعل ولا يتقدم معمولة عليه. وهو على ثلاثة أضرب:

الأول: ينقسم من حيث الزمن إنما ثلاثة أقسام: اسم فعل ماضي كهيهات. واسم فعل مضارع كأف. واسم فعل أمر كـ صه. لكن وروده بمعنى الأمر كثير، وبمعنى الماضي والمضارع قليل.

الثاني: ينقسم من حيث الوضع إلى قسمين: مرتجلٌ ومنقولٌ:

فالمرتجلُ ما وضع من أول أمره أسم فعل كشتان وافَّ.

والمنقول ما نقل عن الظرف والجار والمجرور والمصدر كدونك الكتاب وعليك نفسك ورويد أخاك.

الثالث: يصاغ على وزن "فعال" من كل فعل ثلاثي متصرف كنزال وسماع وحذار.

فوائد

1 – أسماء الأفعال سماعية إلا ما كان منها على وزن فعال فقياسي.

2 – تستعمل أسماء الأفعال بلفظ واحد للمفرد وغيره مؤنثا ومذكراً نحو: مهْ يارجُل، ومَهُ يانسأْء.

تفسير

معنى شتان: افترق. وهيهات: بعد. ووَيْ: أتعجب. وافَّ: أتضجرٌ. وأوه: أتؤجعٌ. وحي عَلى: أقبل. وآمين: آستجب. ودونك: خذْ. ورويدَ: أمهلْ. ومكانك: أثبتْ.

كيف يتصرف المضارع من الماضي ...

يتصرف المضارع من الماضي بأن يزاد في أوله أحد أحرف المضارعة الأربعة: الألف والتاء والنون والياء مجموعة في كلمة (أنَيْتُ) ، مضموماً في الرباعي كيدحرج، مفتوحاً في غيره كينصر وينطلقُ ويستغفر. فإن كان الماضي تلاثياً سكنت فأء المضارع وحركت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة كينصر ويلعب ويحمل. وإن كان غير ثلاثي بقي على حاله إن كان مبدوءاً بتاء زائدة كـ يتقدم ويتسابق وإلا كسر ما قبل آخره كـ يعظم ويسامح.

كيف يتصرف الأمر من المضارع

يتصرف الأمر من المضارع بأن يحذف حرف المضارعة كقدم وصافح، فإن كان أول الأمر ساكناً زيد في أوله همزة وصل كاقرأ وأفهم، وإن كان محذوفا منه الهمزة ردت إليه كأكرم وأستغفر.

التطبيق:

س1: اختر ما يصح من الاختيارات لما تحته خط لكل مما يأتي:

1: قال تعالى: ﴿فاصبر كما صبر أولوا العزم﴾ ما تحته خط :

أ: فعل أمر مبني على السكون . ب: فعل أمر مبني على حذف النون . ج: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. د: فعل مضارع مجزوم.

2: ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا ﴾.

أ: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة . ب: فعل مضارع مبني على الفتح . ج: فعل مضارع منصوب. د: فعل مضارع منصوب.

3: ﴿ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات ﴾.

أ: فعل مضارع مجزوم ب: فعل مضارع مبني في محل رفع . ج: فعل مضارع مبني على السكون. د: فعل مضارع مرفوع.

س2: اختر ما لا يصح من الاختيارات لما تحته خط لكل مما يأتي:

1: ﴿أنعمت عليهم ﴾

أ: فعل ماض مبني على السكون ب: فعل ماض مبني على الفتح . ج: فعل ماض مبني على الضم. د: فعل ماض ناقص.

2: ﴿وكان الله غفورا رحيما ﴾

أ: فعل ماض مبني على السكون ب: فعل ماض مبني على الفتح . ج: فعل ماض مبني على الضم. د: فعل ماض ناقص.

3: ﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ﴾

أ: فعل أمر مبني على السكون . ب: فعل أمر مبني على حذف النون . ج: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. د: فعل مضارع مجزوم.

س3: بين الدلالة الزمنية والحركة الإعرابية لكل من الأفعال الواردة في النصوص القرآنية:

1: قال تعالى:{يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ {43}آل عمران.

2: قال تعالى:{ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً {41}فاطر.

3: قال تعالى:{وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...{33} وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ...{34}الأحزاب.

س4: كان لأسلوب النفي أثر في تغير الدلالة الزمنية لبعض الأفعال فضلا عن الحركة الإعرابية ، أكد ذلك بما هو مقرر في منهجك. موثقا الجواب بالشواهد القرآنية.

س5: للحروف الناصبة للفعل المضارع أثر في تغير الحركة الاعرابية والزمنية ، اذكر لنا ما جاء في الشواهد القرآنية بما هو مقرر في منهجك مع ضبط أواخر الفعل المضارع.

المحاضرة الخامسة بعنوان:

(المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم)

(the correspondence in grammar of Arabic and their application in Al_ Quran AL_kareem)

المحاضر : أ.د. قاسم صالح علي العاني

المطابقة بين الفعل والفاعل:

الفعلُ مسندٌ والفاعلُ مسندٌ إليه، جاء في شرح المفصل: " واعلم أنَّ الفاعلَ في عرف النحويين، كلُّ اسم ذكرتَه بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسمِ ".

ويعرفُهُ ابنُ الحاجب بقوله: " هو ما أسند إليه الفعلُ، أو شبهه، وقُدم عليه، على جهة قيامه به مثل: (قامَ زيدٌ) و (زيدٌ قامَ أبوهُ) ... ".

إنَّ عملية الإسناد بين الفعل والفاعل، يتبعها تطابقٌ بين هذين الطرفين؛ لكونهما متلازمين، وإنَّ مدارَ الحديث حول المطابقة بينهما يكون في محورين:

الأول: المطابقة بين الفعل والفاعل في الجنس، أي التذكير والتأنيث.

الثاني: المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد، أي الإفراد والتثنية والجمع.

أولاً – المطابقة في الجنس:

فإذا جاء الفاعلُ مذكراً، ذُكِّرَ الفعلُ لأجله، وإذا جاء الفاعل مؤنثاً، ألحقتْ علامة التأنيث بالفعل،، هذا هو الأصلُ.

إنَّ الحديثَ حول المطابقة بين الفعل وفاعله المذكر لا إشكالَ فيه، فلا يُؤنثُ فعلٌ وفاعلُهُ مذكرٌ مفردٌ أو مثنىً أو جمعٌ سالمٌ، وما جاء في القرآن الكريم يؤيدُ هذا.

فمثال (الفاعل المفرد المذكر)، قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ البقرة: 7، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ النساء: 120 وغير ذلك، كثيرٌ جداً في القرآن الكريم.

ومثال (الفاعل المثنى المذكر)، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ آل عمران: 155، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ المائدة: 23، وغير ذلك.

وأما مثال (الفاعل الجمع المذكر السالم)، قوله تعالى: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ البقرة: 159، وقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ المائدة: 44، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ الأنفال: 8، وغير ذلك.

نلاحظ أنَّ الفعل قد طابق فاعلَه في التذكير والتأنيث، سواءٌ كان الفاعلُ مفرداً، أم مثنىً، أم مجموعاً جمعَ مذكرٍ سالماً.
وأما الفاعلُ المؤنثُ وإلحاق علامة التأنيث بفعله، فأمرٌ فيه تفصيل، يقول الرضي: " اعلمْ أنه إنما جاز إلحاقُ علامة التأنيث بالمسند، مع أنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند؛ للاتصال الذي بين الفعل – وهو الأصل في الإسناد – وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفعل، وكون الفاعل كجزءٍ من أجزاء الفعل ".

إذن، الاتصال بين الفعل والفاعل، المتمثل في احتياج الفعل لفاعله، ولكون الأخير جزءاً من أجزاء الأول، هو سببُ إلحاق علامة التأنيث بالفعل إذا كان فاعله مؤنثاً.
إلا أنَّ هذا الإلحاقَ ليس على إطلاقه، فهناك إلحاقٌ واجبٌ، وآخرُ جائزٌ، فالواجبُ في موطنين:
أولهما: أن يكون الفاعلُ ضميراً مؤنثاً متصلاً بعامله، سواءٌ أكان ذلك المؤنث حقيقي التأنيث، أم مجازي التأنيث ، وذلك نحو قولنا: (هندٌ قَامتْ) و (الشمسُ طلعتْ).
ثانيهما: أن يكون الفاعلُ اسماً ظاهراً حقيقيَّ التأنيث غيرَ مفصول عن عامله، وذلك نحو قولنا: (قَامتْ هندٌ) و (جاءتْ زينبُ).
يقول المبردُ: " فأما (ضَرَبَ جاريتُكَ زيداً) و (جاءَ أمَتُكَ) و (قامَ هندٌ)، فغيرُ جائزٍ؛ لأن تأنيثَ هذا تأنيثٌ حقيقيٌّ " ، ويقول ابنُ يعيش: " فإن أسندتَ إلى مضمرٍ مؤنثٍ، نحو (الدارُ انهدمتْ) و (موعظةٌ جاءتْ)، لم يكن بدٌّ من إلحاق التاء؛ وذلك لأن الراجعَ ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يُتوهم أن الفعلَ مسندٌ إلى شيء من سببه، فَيُنتَظَرُ ذلك الفاعلُ، فلذلك لزم إلحاقُ العلامةِ لقطع هذا التوهم ... وسواءٌ ذلك في الحقيقيّ وغيرِ الحقيقيّ ".
أولاً: (وجود الفاصل بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث). يقول سيبويه: " وكلما طال الكلامُ فهو أحسن، نحو قولك: (حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ)، لأنه إذا طال الكلامُ كان الحذفُ أجمل، وكأنه شيءٌ يصيرُ بدلاً من شيءٍ، كالمعاقبة، نحو قولك: (زنادقةٌ) و (زناديقٌ)، فتحذف الياءَ لمكان الهاءِ " .
ويقول المبرد: " ألا ترى أن النحويين لا يقولون: (قامَ هندٌ) و (ذهبَ جاريتُكَ)، ويجيزون: (حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ يا فتى)، فيجيزون الحذفَ مع طول الكلام؛ لأنهم يرون ما زاد عوضا مما حُذفَ " .
إن إثبات التاء هنا أحسن وأجود " وقيل واجبٌ " ، وبه جاء التنزيلُ، قال تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ القصص: 25، وقال تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً﴾ الاحقاف: 15، حيثُ فُصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به، وأُثبتتِ التاءُ.

أما (الفاعل الظاهر المجازي التأنيث المفصول عن فعله) فقد ورد في القرآن الكريم وعامله مجردٌ من علامة التأنيث في مواطن، وفي غيرها ألحقت به العلامة، يقول سيبويه: " ومما جاء من الموات قد حُذفت فيهِ التاءُ، قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾، وقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾، وهذا النحو كثيرٌ في القرآن ".

يقول الدماميني رداً على من يقول بأجودية حذف العلامة في مثلِ هذا التركيب: " والذي يظهرُ لي خلافُ ذلك، فإن الكتابَ العزيز قد كَثُرَ فيه الإتيانُ بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهرٍ غير حقيقي كثرةً فاشيةً000وأكثريةُ أحدِ الاستعمالين دليلُ أرجحيته، فينبغي أن إثبات العلامة أحسن ". ... وتطبيق ذلك في القرآن الكريم على النحو الآتي: فمثال الإتيان بالعلامة قوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ البقرة: 81، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ النساء: 72، وقوله تعالى: ﴿نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ المائدة: 52، وغير ذلك كثيرٌ جداً.

وأما مثالُ ترك العلامة، فنحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ البقرة: 275، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ المائدة: 100، وغير ذلك.

ثانياً: (الفاعلُ مؤنثٌ مجازي).

إذا كان الفاعلُ مؤنثاً مجازياً، جاز تركُ علامةِ التأنيث مع فعله، يقول المبردُ: " فأما (ضُرِبَ جاريَتُكَ) و (جاءَ أمَتُكَ) و (قامَ هندٌ)، فغيرُ جائزٍ؛ لأن تأنيثَ هذا تأنيثٌ حقيقيٌّ، ولو كان من غير الحيوان لصلح، وكان جيداً، نحو: (هُدِمَ دارُكَ) و (عَمُرَ بلدتُكَ)؛ لأنه تأنيثُ لفظٍ لا حقيقية تحته، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾، وقال أيضاً: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ ".

ويقول ابن يعيش: " فإن كان المؤنثُ غيرَ حقيقي، بأن يكون من غير الحيوان، نحو: النعل والقدر والسوق، ونحو ذلك، فإنكَ إذا أسندتَ الفعلَ إلى شيءٍ من ذلك، كنتَ مخيراً في إلحاقِ.

وقد قيل إنَّ الأجودَ حذفُ العلامةِ " إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره " ، وليس بسديد؛ لأنَّ الاستعمالَ يشهدُ بخلاف ذلك، فمواطن تأنيث الفعل مع الفاعل المجازي التأنيث المفصول عن عامله، أكثرُ بكثير من تذكير الفعل مع هذا النوع من الفاعل.

إنَّ النظم القرآني قد حافظ على المطابقة بين الفعل وفاعله في كلتا الحالتين اللتين ذكرناهما، حيثُ جاء في هذا الكتاب العزيز، الفاعلُ المؤنث المضمر – حقيقيه ومجازيه – مع فعله، وقد أُنثَ هذا الفعلُ بإلحاق علامة التأنيث به، ومواطنه كثيرةٌ جدا في القرآن الكريم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ آل عمران: 36، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ يوسف: 24، هذا في الحقيقي، وأما المجازي، فنحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا

جَاءَتْه﴾ البقرة: 211، وقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ التوبة: 25، وغير ذلك كثيرٌ جداً.

أما أمثلة الفاعل الظاهر الحقيقي التأنيث المتصل بفعله، فنحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ آل عمران: 35، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ﴾ طه: 40 وغيرُ ذلك.

المحاضرة السادسة بعنوان:

(**باب حروف النصب**)

(the letters of)

المحاضر : **أ.د. قاسم صالح علي العاني**

واعلم أن حروف النصب على ما ذكرنا تنقسم قسمين:

قسم يعمل بنفسه، وقسم يعمل بإضمار (أن) . وإنما وجب النصب ب (أن) وأخواتها، لأن (أن) الخفيفة مشابهة ل (أن) الثقيلة في الصورة والمعنى، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم، نصبت هذه الفعل، وما ذكرناه من أخواتها محمول عليها، ووجه الحمل: أن هذه الحروف – أعني (أن وكي وإذن) – تقع للمستقبل كوقوع (أن) له، فلما كانت مشابهة ل (أن) في إيجابها لكون الفعل المستقبل، نصبت لا غير، كنصب (أن) .

وقد ذكرنا في الفصل المقدم علة أخرى في نصب (أن) ، فأغنى عن إعادته. واعلم أن ل (إذن) ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تنصب لا غير.

والثانية: أن يجوز إلغاؤها وإعمالها.

والثالثة: ألا يجوز إعمالها.

والحال الأولى: أن تقع مبتدأة، كقولك: إذن أكرمك.

والحال الثانية: أن تقع وقبلها الواو والفاء، كقولك: أنا أحبك وإذن أكرمك، فإن شئت رفعت وإن شئت نصبت، فمن نصب قدر الواو عاطفة جملة على جملة، فصارت (إذن) في الحكم كالمبتدأة، فلهذا نصب.

ومن رفع جعل الواو عاطفة على الفعل الذي قبله، وألغى (إذن) . وإنما ساغ إلغاؤها لشبهها ب (ظننت) ، إذ توسطت بين الاسم والخبر، وهذا التشبيه إنما ساغ، لأن العرب قد ألغت (إذن) في العمل كقوله تعالى: {وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا} .

ويجوز إنما حملهم على إلغائها ليكون في الحروف التي هي أضعف من الأفعال ما يجوز فيه الإعمال والإلغاء، كما جاز في الأفعال التي هي أقوى، فلهذا جاز إلغاؤها وإعمالها.

والحالة الثالثة: لا يجوز أن تعمل فيها، وهي تقع بين كلامين لا بد لأحدهما من الآخر، كالمبتدإ والخبر، والشرط والجزاء، كقولك: زيد إذا يكرمك، وإن تأتني إذن آتك وأكرمك.

وكذلك إن وقعت بين القسم والمقسم به، كقولك: والله إذن لأقوم.

وإنما ألغيت في هذه المواضع، لاحتياج ما قبلها إلى ما بعدها، فجاز أن يطرح حكمها، لاعتماد ما قبلها على ما بعدها.

وأما (كي) : فللعرب فيها مذهبان:

أحدها: أن يعملوها في الفعل كعمل (أن) ، لما ذكرناه من التشبيه.

والمذهب الثاني: أن يجروها مجرى لام الجر، فيكون النصب بعدها بإضمار (أن) ، وذلك أن بعض العرب يقولون: كيمه، كما يقولون: لمه، فلما أجريت مجرى لام الجر، لم يجز أن تعمل في الفعل، فوجب أن تضمر (أن) بعدها.

واعلم أنه قد حكى الخليل – رحمه الله – أن أصل (لن) : لا أن، ولكنها حذفت، فبقيت (لن) تخفيفا، فردوا ذلك عليه بأن قالوا: إن ما بعد (أن) لا يعمل فيما قبلها، ولو كانت (لن) على ما زعم الخليل لم يجز: زيدا لن أضرب، فتقدم ما بعد (لن) عليها.

وللخليل أن ينفصل من هذا بأن يقول: وجدت الحروف متى ركبت خرجت عما كانت عليه، فمن ذلك (هل) أصلها الاستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: زيدا هل ضربت، لم يجز، فإذا زيد على (هل) (لا) ودخلها معنى التحضيض، جاز أن يتقدم ما بعدها عليها، قولك: زيدا هلا ضربت. فإذا كان تركيب الحروف يخرجها عن حكم ما كانت عليه قبل التركيب، لم يلزم الخليل في (لا أن) الذي ذكرناه.

إلا أن قول الخليل والجملة ضعيف من وجه آخر:

هو أن اللفظ متى جاءنا على صفة ما، وأمكن استعمال معناه، لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فلما وجدنا أن معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندعي أن أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة، ولا ضرورة.

ويدل أيضا على ضعف قول الخليل: انه يجوز أن يليها الماضي، وأن (أن) لا يليها إلا المستقبل، فعلمنا أن حكم (أن) ساقط، وأن (لن) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل. فإن قال قائل: من أين زعمتم أن (أن) تضمر بعد (حتى واللام والفاء والواو وأو) ، ولم تجعلها مقدرة بعد (إذن وكي ولن) ؟

فالجواب في ذلك: أن (لن وإذن وكي) تلزم الأفعال، ويحدث فيها معنى، وإن كان بعض العوامل قد يقع عمله بالتشبيه باللفظ دون المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في

أنها عاملة فيما بعدها كحكم (أن ولن) لاشتراكهما في لزوم الفعل، وأما (حتى والفاء والواو) فالدلالة قد دلت على أن (أن) مضمرة بعدها.

وذلك أن (حتى) قد ثبت حكمها أن تخفض الأسماء، ولا يجوز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل، فلما وجدنا الفعل بعد (حتى) منصوبا وقد استقر لها الخفض، وأمكن أن تجعل في هذا الموضع على بابها، بأن تقدر بعدها (أن) ؛ لأن (أن) والفعل بمنزلة المصدر، فتصير (حتى) في المعنى خافضة ل (أن) وما تعلق بها، وجب أن تقدر (أن) بعدها، لئلا يخرجها عن أصلها وعن أحكام العوامل.

فإن قال قائل: فهلا جعلتم أصلها النصب للفعل إذا كان إظهار (أن) لا يجوز، إذ صار أصلها النصب للفعل، احتجتم إلى إضمار حرف يخفض الاسم إذا وليها، كما فعلتم في إضمار ما ينصب الفعل؟

فالجواب في ذلك: أن حروف الجر من شأنها أن تقوم بنفسها، ومن شرط المحذوف ألا يحذف حتى تقوم دلالة على حذفه، فلما وجدناهم يقولون: ضربت القوم حتى زيد، ويخفضون، علمنا أنها خافض.

فإن قال: أليس يحسن أن تقول: ضربت القوم حتى انتهيت إلى زيد؟

قيل له: هذا لا يجوز، لأنا نكون قد أضمرنا فعلا وحرفا، والأفعال التي تصل بحرف الجر لا يجوز إضمارها، فلهذا سقط أن نقدر الخفض بعد (حتى) بحرف سواها.

وأما إضمار (أن) فله نظير، لأنه تخفيف بعض الاسم، وبعض الاسم موجود في كلامهم، فلهذا كان جعل (حتى) خافضة للاسم أولى من جعلها ناصبة للفعل.

ووجه آخر: أن (حتى) معناها ومعنى (إلى) متقارب، وقد ثبت أن (إلى) خافضة، فيجب أن تكون خافضة لقربها من (إلى) في المعنى.

وأما اللام: فوجب إضمار (أن) بعدها لأنها خافضة، وقد بينا أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، ويمنع هذا أن إضمار (أن) بعدها حسن، كقولك جئت لأن تقوم، فدل على أن النصب بإضمار (أن) لا باللام.

واعلم أن هذه اللام إذا كان قبلها نفي، لا يحسن إظهار (أن) بعدها، كقولك: ما كان زيد ليقوم، ولا يحسن: ما كان زيد لأن يقوم. وإنما لم يحسن ذلك، لأنه جواب لقولك: كان زيد سيقوم، فتقول: ما كان زيد ليقوم، فلما كانت جوابا لشيئين، و (ما) حرف لا يعمل، أرادوا أن يكون الجواب أيضا بحرف لا يعمل في الفعل، ليشاكل كل الجواب ما هو جواب له، فلهذا لم يحسن إظهار (أن) .

فأما (الفاء والواو وأو) : فحروف عطف، وحروف العطف لا تعمل شيئا، لأنها لا تختص بالدخول على الفعل دون الاسم، ولا بالدخول على الاسم دون الفعل، وكل حرف كان على هذا

السبيل لم يعمل شيئا، فلما وجدنا الفعل بعد هذه الحروف منصوبا، علمنا أنه انتصب بغيرها، وهو (أن) .

فإن قال قائل: فلم صارت (أن) بالإضمار أولى من أخواتها؟

ففي ذلك وجهان:

أحدهما: أن (أن) هي الأصل لهذه الحروف في العمل لما ذكرناه، فوجب أن يكون المضمر (أن) لقوتها في بابها، وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعا واحدا ولا يتصرف.

والوجه الثاني: أن (أن) يليها الماضي والمستقبل، فصارت أشد تصرفا من أخواتها، لأنه لا يليها إلا المستقبل، فلما حصلت لها مزية على أخواتها في الإظهار كانت أولى بالإضمار.

وأيضا فإن (أن) ليس لها معنى في نفسها، كمعنى (لن وإذن وكي) ، ولأجل أن نضعها في معناها جاز أن تحذف، ولم يجز إضمار أخواتها، لكثرة فائدتها.

فإن قال قائل: فهل يجوز القياس على هذا حتى يجوز إضمار (أن) بكل موضع؟

قيل له: لا.

فإن قال: فلم خصت هذه المواضع بهذا؟

قيل له: إنما لم يجز إضمار (أن) في كل موضع، لأنه عامل ضعيف، وليس من شرط العامل الضعيف أن يعمل مضمرا، وإنما جاز إضماره في هذه المواضع لأن هذه الحروف والعوامل – أعني (اللام وحتى وأخواتهما) – صارت عوضا منها، فجرت في العوض مجرى (الواو) التي تقع عوضا من (رب) ، كقوله:

وبلد عامية أعماؤه [وكقوله] :

(وبلدة ليس بها أنيس ... إلا اليعافير وإلا العيس)

التطبيق:

س1: أجب عما يأتي مفصلا مع ذكر الشواهد القرآنية :

أ: قد تحذف " أن " المصدرية فما حكم الفعل المضارع في هذه الحالة؟.

ب: " اتفق الجمهور مع الزمخشري فيما يخص " لن " للتأبيد وضح ذلك.

ج: " إذن " حرف ينصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما فإذا انفصلا يبطل عملهما، ما مدى صحة هذا القول معللا.

س2: أعرب ما تحته خط مفصلا:

1: قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾النساء : 53.

2: قال تعالى: ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾إبراهيم:46.

3: قال تعالى: ﴿ فإنما يقول له كن فيكون ﴾البقرة:117.

س3:أ: أذكر شواهد قرآنية تؤكد ما يأتي:

1: توصل " أن " المصدرية بالفعل الماضي.

2: " لا " المعترضة بين الناصب والمنصوب.

3: حرف ناصب تفيد نصب الفعل المضارع إلى غير غاية.

س4: أ: سم لنا " أن " في النصوص القرآنية الآتية مع بيان السبب:

1: قال تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ .

2: قال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾.

3: قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللَّهِ ﴾.

س5:أ: بين وجه التشابه:

1: بين " لام الجحود " و " لن" .

2: بين " أن " و " كي"..

ب: قوله تعالى: ﴿ فيسحتكم بعذاب ﴾ اضبط حركة الفعل معللا.

ج: هناك حرفان ناصبان للفعل المضارع يختلفان في التركيب ويتفقان في الدلالة. بين ذلك مفصلا مؤيدة بالنصوص القرآنية.

المحاضرة السابعة بعنوان:

(باب حروف الجزم)

(the letters of Jazm)

المحاضر : أ.د. قاسم صالح علي العاني

فإن قال قائل: لم صارت (لم) وأخواتها وحروف الشرط تختص بالجزم دون غيرها من الإعراب؟ قيل له: قد بينا أن الجزم لا بد من دخوله على الفعل، ليكون بإزاء الجر في الاسم، ووجب أن تكون هذه العوامل عاملة، لأنها قد لزمت الفعل وأحدثت فيه معنى، وإنما خصت بالجزم لأن الشرط والجزاء يقتضي جملتين، كقولك: إن تضرب أضرب، فلطول ما يقتضيه الشرط والجزاء اختير له الجزم، لأنه حذف وتخفيف.

وأما لم اختير الجزم بها: فلأنها ضارعت حروف الجزاء من أجل أن الفعل المضارع يقع بعدها بمعنى الماضي، كما يقع الماضي بعد حروف الجزاء بمعنى الاستقبال، فلما تشابها من هذا الوجه جعل عملهما الجزم.

وأما (لا) في النهي: فإنما اختصت بالجزم، لأن النهي نقيض الأمر، والأمر مبني على السكون، إذ لم يكن في أوله اللام، فجعل النهي نظيرا له في اللفظ، فلهذا خص بالجزم.

وأما (لام الأمر) : فجعلت لازمة للجزم، لاشتراك الأمر باللام وغير اللام في المعنى، وخصت (اللام) بذلك، لأنها تدخل على الغائب، فشابهت لام التعريف، لأنها لا تستعمل للعهد ولمن هو غائب، فأدخلت اللام من بين سائر الحروف لهذا المعنى.

وأما قولنا في الكتاب: (أفلم وأفلما) ، فالأصل (لم) ، تدخل عليها فاء العطف، وواو العطف، وألف الاستفهام، والجزم إنما هو ب (لم) إذ كان ما دخل عليها لا تأثير له.

وأما (لما) : فالجزم يقع بها، وبينها وبين (لم) فرق، وذلك أن (لم) نفي لقولك: قام زيد، ثم تقول: لم يقم زيد، فإذا قلت: قد قام، فنفيه: لما يقم، وذلك أن (قد) فيها معنى التوقع، فزيدت (ما) على (لم) بإزاء (قد) الداخلة على الفعل في أول الكلام.

والدليل على أن (لما) مخالفة في الحكم ل (لم) : أنه يجوز السكوت عليها، فيقال في الجواب: لما، ولا يذكر بعدها شيء، ولا يجوز ذلك في (لم) فعلم الفرق بينهما.

فإن قال قائل: فما الذي أحوج إلى إمالة لفظ الماضي بعد (لم) إلى لفظ المستقبل؟

قيل له: لما وجب ل (لم) عمل للفعل بما ذكرناه، فلو ألزموه الماضي لما بان عمله، فوجب أن ينقل لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل حتى يتبين الجزم.

فإن قيل: أليس أصل حروف الشرط أن يليها المستقبل، كقولك: إن تضرب أضرب، ثم جوزوا أن يليها الماضي، فهلا استقام مثل هذا في (لم) وأوقعتم من بعدها الماضي والمستقبل جميعا؟

قيل له: الفصل بينهما أن أصل حروف الجزاء أن يليها المستقبل، لأن الجزاء إنما يكون في المستقبل، والفعل المضارع أثقل من الماضي، إذ كان أخف منه.

وأما (لم) : فالأصل أن يليها الماضي، وقد أوجبت العلة إسقاط الأصل واستعمال الثقيل – أعني المضارع – فلم يجز أن يرجع إليه، لأنهم لو استعملوا الأصل الذي هو الخفيف، وقع الجازم على غير ما بني له، والمعنى لا يشكل المضارع، فوجب إسقاط الأصل رأسا، واستعمال المضارع في موضعه، فلذلك افترقا، فاعرفه.

واعلم أن الأمثلة التي تعلم نحو: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون، وأنت تفعلين، فإنما وجب أن يكون إعرابها بالنون، لأن هذه الأفعال لما لحقتها ضمائر الفاعلين وكان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وجب أن يظهر الضمير معها كبعض حروفها، وهذه الضمائر – أعني: الألف والواو، والياء في تضربين – إنما لا يكون ما قبلها من حروف الإعراب، لأنه لو جعل ما قبلها من حروف الإعراب لجاز أن يسكن في الجزم، فيلتقي ساكنان، فكان يؤدي ذلك إلى حذف الضمير لالتقاء الساكنين، وكان أيضا يجب أن تنقلب الألف واوا إذا انضم ما قبلها، وكذلك الياء، فتختلط العلامات.

فلما كان يؤدي إعراب ما قبل هذه المضمرات إلى ما ذكرنا، بطل أن يكون ما قبلها حرف الإعراب، ولم يكن لحاق هذه الضمائر بمزيل للفعل عن استحقاق الإعراب، لأن مضارعته لم تزل، ولا بد من إعراب، وقد فات حرف إعرابه أن يعرب، فجعلوا النون بمنزلة الضمة، وجعلت بعد هذه الضمائر، ولم يجز أن تجعل هذه الضمائر حروف الإعراب، كما جعلت (الألف والواو والياء) في تثنية الأسماء وجمعها، لأن هذه الضمائر ليست بجزء من الفعل في الحقيقة، وإنما هي أسماء في نفسها، ولم يجز أن يكون إعراب الفعل في غيره، لأنها من جهة اللفظ قد جعلت كجزء من الفعل، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، وكانت النون من سائر الحروف لما ذكرناه من شبهها بحرف المد، وجعل تثنيتها علامة للرفع بمنزلة الضمة، وأسقطت في الجزم كما تسقط الضمة، وحمل النصب على الجزم،

إذ كان لفظ هذه الأفعال قد صار كألف تثنية الأسماء وجمعها، وحمل النصب على الجزم في هذه الأفعال، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء.

فإن قال قائل: (أنت تذهبين) ، إنما هو خطاب للواحدة، فلم استوى نصبه وجزمه، وليس في الأسماء المفردة ما حمل نصبه على جزمه؟

قيل له: إن قولنا: (أنت تضربين) ، وإن كان خطابا للواحدة، فهو مشبه للفظ الجمع، ألا ترى أن الجمع في حال النصب والجر يكون آخره ياء قبلها كسرة، كما أن في (الزيدين) قبل الياء كسرة، والنون بعدها كما هي بعد الياء في الجمع، فلما شابه لفظ الجمع أجري مجراه لهذه العلة، وفتحت النون تشبيها بنون الجمع في اللفظ.

فأما كسر النون في (تضربان) ، وفتحها في (تضربين) : فالعلة فيها كالعلة في تثنية الأسماء وجمعها، واعلم أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع، وإنما تلحقها علامة التثنية والجمع على وجهين:

أحدهما: أن تكون الألف والواو ضمير الأسماء إذا تقدمت، نحو قوله: الزيدان يقومان، والزيدون يقومون.

والوجه الثاني: أن تكون الأسماء الظاهرة بعد الفعل، فتصير الألف والياء لاحقتين للفعل علامة للتثنية والجمع، وليست بضمير، وإنما زادوها ليدلوا أن الفعل لاثنين وجماعة، كما يلحقون الفعل علامة التأنيث، كقولك: قامت هند، ليدلوا أن الفعل لمؤنث، فتقول على هذا: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وليس ذلك بالكثير في كلام العرب.

فإن قال قائل: فلم لم يلزموا الفعل علامة للتثنية والجمع، كما ألزموا الفعل علامة التأنيث؟

قيل له: الفصل بينهما أن التثنية ليست بلازمة في جميع الأحوال، فلم تلزم علامتها كما تلزم هي في نفسها. فأما التأنيث فلازم في الاسم لا يفارقه، فلهذا لزمت علامة التأنيث الفعل.

فإن قال قائل: فلم زعمتم أن الفعل لا يثنى ولا يجمع؟

قيل له: في ذلك وجوه:

أحدها: أنه لو جازت تثنيته مع الاسمين لجاز تثنيته مع الواحد، لأن الواحد يفعل من الجنس الواحد من الأفعال ما يفعله الاثنان والثلاثة، ولو كان ذلك شائعا لوجد في كلامهم جمع الفعل مع الاسم الواحد، فكان يقال: زيد قاموا، فلما خلا ذلك من كلامهم، علمنا [أنه] لا يثنى ولا يجمع، وما لحقه من علامة التثنية والجمع إنما هو على ما شرحناه.

ووجه آخر: أن الفعل يدل على مصدر، وليس هو في نفسه بذات يقصد إليها حتى يضم إليها مثلها، كما يجب ذلك في الأسماء، فلذلك لم يثن ولا يجمع.

ووجه ثالث: وهو أن الفعل على مصدره، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، لأنه اسم للجنس يقع على الواحد فما فوقه، كقولك: ضرب وأكل وشرب، إلا أن يختلف، فحينئذ يجوز جمعه، كقولك: ضربت ضروبا، إذا كان ضربا مختلفا، فلما كان الفعل إنما دل على مصدر واحد، والواحد من المصادر جنس واحد، بينا أنه لا يثنى على هذا الوجه، فكذلك لا يثنى ما يدل عليه.

ووجه آخر: وهو أن الفعل لما كان دالا على الزمان والمصدر، علم في المعنى أنه اثنان، فاستغني عن تثنيته.

واعلم أن الفعل لجماعة المؤنث تلحقه النون على وجهين، كما لحقت الواو المذكر على وجهين:

أحدهما: أن يكون اسما مضمرا يرجع إلى ما قبله، كقولك: الهندات يضربن.

والثاني: أن يكون علامة الجمع، فيكون على هذا الوجه حرفا، كقولك: يضربن الهندات.

واعلم أن هذه النون إذا دخلت على الفعل أوجبت بناءه على السكون، وإنما وجب ذلك لأنه اسم، ومن شرط الأسماء المضمرات أن تبنى على حركة، لأنها على حرف واحد، وكرهوا أن يبنوها على السكون فيكون إجحافا بها، فإذا أدخلناها على الفعل الماضي، نحو قولك: الهندات ضربن، وجب إسكان حرف من الفعل؛ كراهية أن يجتمع في كلمة واحدة أربع متحركات متواليات لوازم، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، وليس في كلامهم نظير هذا، وقد بيناه قبل هذا، فلم يكن بد من إسكان حرف من جملة هذه الكلمة.

وإنما كانت الباء بالسكون أولى من وجهين:

أحدهما: أن الأول لا يجوز إسكانه، لأنه لا يبتدأ بساكن، ولا يجوز إسكان الثاني، لأنه به يعرف اختلاف الأبنية، ولا يجوز إسكان النون لما ذكرناه من الإجحاف، فلم يبق غير الباء، فوجب إسكانها.

والوجه الثاني: أن أصل الفعل السكون، فلما احتجنا إلى تسكين حرف، كان ما أصله السكون أولى، لأن ذلك رد إلى أصله، فلهذا وجب إسكان الباء.

وأما (تضربن) : فحمل على (ضربن) ، وإن لم تكن فيه علة (ضربن) إلا من وجه النسبة أن (يضربن) من جنس (ضربن) ، والباء التي سكنت في (يضربن) هي الباء التي سكنت في (ضربن) ، فحملوا المستقبل على الماضي من الوجه الذي ذكرناه، لئلا يختلف طريق الفعل، فإذا

ثبت أن الفعل المضارع إذا لحقته نون جماعة النساء بني على السكون، وجب أن يلزم طريقة واحدة في حال الرفع والنصب والجزم، لأن ذلك شرط المبنيات، وما ذكرنا في الشرح من أن النون لو حذفت لالتبس بفعل المذكر، وأيضا فإن حذف النون لا يجوز بحال، فإنها اسم مضمر، ولا يجوز حذف الاسم للجزم، كما لا يجوز حذف الياء من قولك: (لم تضربي) ، إذا خاطبت مؤنثا، لأنها اسم وعلامة تأنيث.

واعلم أن الفعل المعتل إنما خالف ما آخره واو أو ياء لما آخره الألف، لأن الألف قد بينا في علة المقصور أنها لا تحرك في حال الإعراب، فذاك يغني عن الاعتلال ها هنا، لأن حكمها سواء.

فإن قال قائل: للاسم أن يخفض اسما مثله، ومن شرط العامل ألا يكون من نوع المعمول فيه، لأنه لو كان من نوعه لم أجدهما بأن يعمل في الآخر أولى من الآخر أن يعمل فيه. قيل له: أصل الجر إنما هو بالحروف دون الأسماء، والإضافة في الأسماء على معنيين:

أحدهما: بمعنى اللام.

والآخر: بمعنى (من) . فإذا قال القائل: (جاءني غلام زيد) ، فالأصل: غلام لزيد، فزيد جر باللام، وإذا حذفت اللام قام الغلام مقامها، فيبقى جر زيد على ما كان عليه، إذ كان قد قام مقام ما يخفضه شيء، وهو الغلام. وكذلك إذا قلت: (ثوب خز) ، فالأصل: ثوب من خز، فلما حذفت (من) قام الثوب مقامها.

فإن قال قائل: ما الفائدة في حذف اللام و (من) ؟ قيل له: الفائدة في ذلك أنك إذا قلت: جاءني غلام لزيد، فإنما تخبر أن واحدا من غلمان زيد جاءك، وليس معروفا بعينه، فإذا أرادوا غلاما بعينه حذفوا اللام، ووصلوا بين الغلام وزيد، وجعلوا هذا الاتصال من جهة اللفظ دلالة على اختصاصه من سائر غلمانه، فإذا قلت: جاءني غلام زيد، فمعناه: جاءني الغلام المعروف لزيد.

وأما قولهم: (ثوب خز) فإنما حذفت (من) تخفيفا.

المحاضرة الثامنة بعنوان:

(العوامل)

(the factors)

المحاضر : **أ.د. قاسم صالح علي العاني**

هي: جمعُ عامِلٍ، وهو: الكلمةُ المؤثِّرةُ في إعرابِ الكلماتِ الواقعةِ بعدَها وعلاماتِ ضَبْطِها.

ويندرجُ تحتَها:

1 – الفِعْلُ بأقسامِهِ: الماضِي، المضارع، الأمْر. وسبق شرحها.

2 – ما يعْمَلُ عمَلَ الفِعْلِ، وهو سبعةُ أشياءٍ: اسمُ الفِعْلِ، المصْدَرُ، اسمُ الفاعِلِ، صِيَغُ المبالغة، اسمُ المفعولِ، الصِّفةُ المشبَّهة، اسمُ التَّفضيلِ.

اسم الفعل

أنواعه:

1 – اسمُ فِعْلٍ ماضٍ، نحو: {هَيْهاتَ}، و (شتَّانَ) أيْ: بَعُدَ، و (سَرْعانَ) أيْ: سَرُعَ.

2 – اسمُ فِعْلِ أمْرٍ، نحو: (صَهْ) أيْ: اسكُتْ، و (مَهْ) أيْ: اكْفُفْ، و (هَيْتَ) أيْ: أَسْرِعْ، و (آمِين) أيْ: استَجِبْ، و (حَيَّ) أيْ: أقْبِلْ، و (مكانَكَ) أيْ: اثبُتْ، و (عِنْدَكَ، لَدَيْكَ، دونَكَ) أيْ: خُذْ، و (وَراءَكَ) أيْ: تأخَّرْ، و (أمامَكَ) أيْ: تقدَّمْ، و (إليكَ) أيْ: تَنَحَّ، و (علَيْكَ) أيْ: الْزَمْ.

3 – اسمُ فِعْلٍ مُضارعٍ، نحو (وَيْ) أيْ: أتعجَّبُ، و (أُوَّهْ) أيْ: أتوجَّعُ، و (أُفٍّ) أيْ: أتضجَّرُ.

من أحكامه:

1 – لا يجوزُ أن يتأخَّرَ عن معمولِهِ، فقُلْ: (علَيْكَ البَلَدَ)، ولا تَقُلْ: (البَلَدَ عَلَيْكَ).

2 – إذا دلَّ على الطَّلَبِ جازَ جَزْمُ المضارعِ في جوابِهِ، نحو: (نَزالِ نُحدِّثْكَ) أي: انْزِلْ نحدِّثْكَ.

المصدر

تعريفه:

هو اسمٌ دالٌّ على حَدَثٍ جارٍ على حروفِ الفِعْلِ، نحو: الكَرَم، الإحْسان.

حكمه:

1 – يعمَلُ المصدَرُ عمَلَ الفِعْلِ إذا صحَّ إقامَةُ (أن) أو (ما) والفِعْلِ مقامَه، تقولُ: (سَرَّني حَمْدُكَ رَبَّكَ) على تأويلِ: (سَرَّني أَن تَحْمَدَ رَبَّكَ) أو: (سَرَّني ما تَحْمَدُ ربَّكَ).

2 – الَّذي يعملُ من المصادِرِ عمَلَ الفِعْلِ قِسمانِ:

[1] المضافُ، ويقعُ مضافاً للفاعِلِ، نحو: {وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاس}، ومُضافاً للمفعولِ، نحو: {وَلِلَّهِ على النَّاسِ حِجُّ البَيتِ مَن اسْتَطاعَ إليهِ سَبيلًا}.

[2] المنوَّن، نحو: {أَوْ إِطْعامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ. يَتيماً}.

اسم الفاعل

تعريفه:

هو اسمٌ مَصوغٌ لِلَّذي وقعَ منه الفِعْل، نحو: (قائِم، ناشِر، مُكْرِم، منتصِر).

حكمه:

1 – إذا دخَلَتْ عليه (أل) عَمِلَ عَمَلَ الفِعْلِ الَّذي اشتُقَّ منه بغيرِ شرطٍ، نحو: (هذا محمَّدٌ النَّاشِرُ عِلْمَه)، {وَالحافِظينَ فُروجَهُمْ والحافِظاتِ}.

2 – إذا تجرَّدَ مِن (أل) عَمِلَ بشرطين:

[1] أن يكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ.

[2] أن يعتمِدَ على واحدٍ من أمورٍ خمسةٍ:

1 – نفيٍ، نحو: (ما قاطِعٌ بَكْرٌ رحِمَه).

2 – استِفهامٍ، نحو: (هَلْ أنْتَ سامِعٌ قولَ الخَطيبِ؟).

3 – اسْمٍ وقعَ مُخبراً عنه به، نحو: (بِلالٌ متحدِّثٌ أبوهُ).

4 – موصوفٍ، نحو: {إِنَّ اللهَ بالِغٌ أمْرَهُ} في قِراءةِ عامَّةِ السَّبْعة غيرِ عاصِمٍ.

5 – اسْمٍ يكونُ هُوَ حالًا له، نحو: (يُشيرُ خالدٌ على صديقِهِ مُلْفِتاً نَظَرَه إلى شيءٍ).

صيغ المبالغة

تعريفها:

هي أوزانٌ مخصوصةٌ موضوعةٌ لإفادةِ المبالغةِ في الوَصْفِ، وتُسمَّى (أمثلةَ المبالغة).

وهي: فَعَّالٌ، فَعولٌ، مِفْعالٌ، فَعِيلٌ، فَعِلٌ.

نحو: (غَفَّارٌ، غَفورٌ، مِعْطاءٌ، رَحيمٌ، حَذِرٌ).

حكمها:

تعمَلُ عمَلَ اسْمِ الفاعِلِ بشُروطِهِ، تقولُ: (اللَّهُ غَفَّارٌ ذنوبَ عِبادِهِ) و (اللهُ سَميعٌ دُعاءَ المضطرِّ).

اسم المفعول

تعريفه:

هو اسمٌ مَصوغٌ للَّذي وقعَ عليهِ الفِعْل، نحو: (مَعْلوم، محمود، مُحتَرَم).

حكمه:

يعْمَلُ عمَلَ الفِعْلِ المجهولِ، فيَرْفَعُ نائِبَ الفاعِل، وعملُهُ بنفسِ شُروطِ اسمِ الفاعِل.

نحو: (الحاجُّ مَشْكورٌ سَعْيُهُ، مَغْفورٌ ذَنْبُهُ).

الصفة المشبهة

تعريفها:

هي الصِّفةُ المصوغَةُ لغيرِ تفضيلٍ لإفادةِ نِسبةِ الحدثِ إلى موصوفِها دونَ إفادَةِ الحدوثِ.

وسُمِّيَت (مُشبَّهة) لشَبَهِها باسْمِ الفاعِلِ من جهةِ كونِها تُذكَّرُ وتؤنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ.

نحو: (حَسَنٌ، قَبيحٌ، قويٌّ، ضَعيفٌ، سَمينٌ، نَحيفٌ).

حكمها:

تعْمَلُ الصِّفةُ المشبَّهةُ عمَلَ الفِعْلِ فتَرْفَعُ وتَنْصِبُ:

نحو: (رأيتُ شابًّا حَسَناً وجْهُهُ) و (وجْهُ) فاعِلٌ مرفوعٌ، وتقولُ: (مرَرْتُ بشابٍّ حَسَنٍ وَجْهاً) منصوبٌ على التَّمييز،

ويجوزُ: (حَسَنٍ الوَجْهَ) منصوبٌ على أنَّه شَبيهٌ بالمفعولِ به.

كما تعمَلُ في الاسمِ الجرَّ إذا أُضيفَتْ إليهِ، تقولُ: (مَرَرتُ بشابٍّ حَسَنِ وَجْهٍ) و (حَسَنِ الوَجْهِ).

اسم التفضيل

تعريفه:

هو صِفةٌ دالَّةٌ على المشاركةِ في معنى والزِّيادةِ فيهِ، على وَزْنِ (أَفْعَل)، نحو: (أَفْضَل، أَعْلَم، أكثَر).

أحكامه:

1 – تُلازِمُ صيغتُهُ الإفرادَ والتَّذكيرَ، وذلكَ:

[1] إذا جاءَ بعدَه (مِن) جارَّةً للمفضولِ، نحو: (أحمَدُ أَعْلَمُ مِن بَكرٍ)، (أحمدُ وصالحٌ أَفْقَهُ مِن بَكْرٍ)، (أحمَدُ وصالحٌ وَسَعيدٌ أَكبَرُ من بَكْرٍ)، (زَيْنَبُ أفْضَلُ مِن هِنْدٍ)، (زَيْنبُ وسُعادُ أَحسَنُ من هِنْدٍ)، (زينبُ وسُعادُ ومريَمُ أَكمَلُ من هِنْدٍ).

[2] إذا جاءَ مُضافاً إلى نكرةٍ، نحو: (صالحٌ أَسْعَدُ إنْسانٍ)، (صالحٌ وزوجتُهُ أَسْعَدُ زَوجَيْنِ) (صالحٌ ووالِداهُ أَكرَمُ أهْلِ البَلَدِ)، (شَيماءُ أذكى طالبةٍ).

2 – يُطابِقُ موصوفَه في التَّصريفِ إذا اتَّصَلَتْ به (أل):

تقولُ: (أحمَدُ الأعْلَمُ)، (أحمَدُ وصالحٌ الأفْقهانِ)، (أحمَدُ وصالحٌ وَسعيدٌ الأكبَرونَ)، (زَينَبُ الفُضْلى)، (زينَبُ وسُعادُ الحُسنَيانِ)، (زينَبُ وسُعادُ ومريَمُ الكُمْلَياتُ) و (الكُمَّلُ).

3 – جوازُ المطابقةِ والإفرادِ إذا كانَ مُضافاً إلى معرفةٍ:

تقولُ: (جَعْفَرٌ وأخوهُ أَفْصَحُ القَوْمِ)، ويجوزُ: (أَفْصَحا القومِ).

وبالمطابقةِ وتركِها وردَ القُرآنُ، قالَ تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُم أحْرَصَ النَّاسِ على حياةٍ}، فأفرَدَ، و {وكَذلكَ جَعَلْنا في كُلِّ قريَةٍ أكابِرَ مُجرميها} فطابَقَ.

إعرابه:

لا يعملُ اسْمُ التَّفضيلِ عمَلَ الفِعْلِ إلَّا في حالَتَيْنِ:

1 – يُرْفَعُ به الضَّميرُ المستترُ على أنَّه فاعِلٌ، في نحوِ: (محمودٌ أكبَرُ من سَعْدٍ)، فالتَّقديرُ: (محمودٌ أكبَرُ هُوَ من سَعدٍ)، الضميرُ (هو) في محلِّ رفعٍ فاعِلٌ لـ (أكبَر).

2 – لا يُرْفَعُ الاسمُ الظَّاهِرُ باسْمِ التَّفضيلِ إلَّا في مسألةٍ واحدةٍ تُسمَّى (مسألةَ الكُحْلِ)، وهي: (ما رأيتُ رجُلًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ في عَيْنِ زَيْدٍ) ومنها قولهُ – صلى الله عليه وسلم: "ما مِنْ أيامٍ أحَبُّ إلى اللهَ العَمَلُ فيهِنَّ من هذه الأيَّامِ".

المحاضرة التاسعة بعنوان:

(**مسألة "حد الفعل"**)

(issue "definition of verb")

المحاضر : **أ.د. قاسم صالح علي العاني**

اخْتلفت عِبَارَات النَّحْوِيين فِي حد الْفِعْل، فَقَالَ ابْن السراج وَغَيره: (حَده: كل لفظ دلّ على معنى فِي نَفسه، مقترن بِزَمَان مُحَصل) .

وَهَذَا هُوَ حد الِاسْم، الا انهم أضافوا إِلَيْهِ: لفظ (غير) ليدْخل فِيهِ الْمصدر، وَإِذا حذفت (غير) لم يدْخل فِيهِ الْمصدر، لِأَن الْفِعْل يدل على زمَان مُحَصل، ولِان الْمصدر لَا يدل على تعْيين الزَّمَان.

وان شِئْت اضفت إِلَى ذَلِك دلَالَة الْوَضع، كَمَا قيدت حد الِاسْم بذلك، وانما زادوا هَذِه الزِّيَادَة لِئَلَّا ينْتَقض ب (لَيْسَ، وَكَانَ) النَّاقِصَة.

وَقَالَ أَبُو عَليّ: (الْفِعْل مَا اسند إِلَى غَيره، وَلم يسند غَيره إِلَيْهِ) وَهَذَا يقرب من قَوْلهم فِي حد الِاسْم: مَا جَازَ الاخبار عَنهُ، لِأَن الاسناد والاخبار متقاربان فِي هَذَا الْمَعْنى.

وَهَذَا الْحَد رسمي، إِذْ هُوَ عَلامَة، وَلَيْسَ بحقيقي، لِأَنَّهُ غير كاشف عَن مَدْلُول الْفِعْل لفظا، وانما هُوَ تَمْيِيز لَهُ بِحكم من احكامه.

وَالَّذِي قَالَ سِيبَوَيْهٍ فِي الْبَاب الأول: (وَأما الْأَفْعَال فأمثلة أخذت من لفظ احداث الاسماء، وبنيت لما مضى، وَلما يكون (وَلم يَقع) ، وَلما هُوَ كَائِن لم يَنْقَطِع) . وَقد أَتَى فِي هَذَا بالغاية، لانه جمع فِيهِ قَوْله (أَمْثِلَة) ، والامثلة بالأفعال احق مِنْهَا بالأسماء والحروف، وَبَين انها مُشْتَقَّة من المصادر، وَقَوله: (من لفظ احداث الْأَسْمَاء) . رُبمَا أَخذ عَلَيْهِ انه اضاف الاحداث إِلَى الْأَسْمَاء، والأحداث للمسميات لَا للأسماء. وَهَذَا الْأَخْذ غير وَارِد عَلَيْهِ لوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا ان المُرَاد بأحداث الاسماء مَا كَانَ فِيهَا عبارَة عَن الْحَدث، وَهُوَ الْمصدر، لأنه من بَين الاسماء عبارَة عَن الْحَدث، وَهُوَ من بَاب اضافة النَّوْع إِلَى الْجِنْس.

وَالثَّانِي: انه أَرَادَ بالأسماء المسميات، كَمَا قَالَ تَعَالَى {مَا تَعْبدُونَ من دونه إِلَّا أَسمَاء سميتموها أَنْتُم وآباؤكم} والاسماء لَيست معبودة، وانما المعبود مسمياتها.

وَقَوله: (بنيت لما مضى) الْفَصْل، اشارة إِلَى دلالتها على أَقسَام الزَّمَان: الْمَاضِي، والحاضر، والمستقبل.

فَإِن قيل: يرد على الْحُدُود كلهَا (لَيْسَ) و (كَانَ) النَّاقِصَة، واخواتها، فانها افعال، وَلَا تدل على الْحَدث. وتنعكس بأسماء الْفِعْل نَحْو: صه، ومه، ونزال. فانها اسماء وَقد دلّت على الزَّمَان.

وَالْجَوَاب:

أما (لَيْسَ) فقد ذهب قوم إِلَى انها حرف وَذَلِكَ ظَاهر فِيهَا، لأنها تَنْفِي مَا فِي الْحَال. مثل مَا النافية، وَلَا تدل على حدث وَلَا زمَان، وَلَا تدخل عَلَيْهَا (قد) وَلَا يكون مِنْهَا مُسْتَقْبل.

وَقَالَ الاكثرون: هِيَ فعل لَفْظِي، بِدَلِيل اتِّصَال عَلَامَات الافعال بهَا، كتاء التَّأْنِيث، نَحْو: لَيست. وضمائر الْمَرْفُوع نَحْو: ليسَا، وَلَيْسوا، ولسن، وَلست، وَلست. وانما اقْتصر بهَا على بِنَاء وَاحِد لأنها تَنْفِي مَا فِي الْحَال لَا غير، فَهِيَ كَفعل التَّعَجُّب، وحبذ.

وَأما (كَانَ) النَّاقِصَة فأصلها التَّمام، كَقَوْلِك: قد كَانَ الْأَمر، أَي حدث، وَلَكنهُمْ جعلُوا دلالتها على الْحَدث وَبقيت دلالتها على الزَّمَان، وَهَذَا امْر عَارض لَا تنقض بِهِ الْحُدُود الْعَامَّة.

وَأما (صه) وَأَخَوَاتهَا فواقعة موقع الْجمل، ف (صه) نَائِب عَن: اسْكُتْ. و (مَه) عَن: اكفف. و (نزال) عَن: انْزِلْ. وَغير مُمْتَنع ان يوضع الِاسْم أَو الْحَرْف مَوضِع غَيره، الا ترى انك إِذا قلت: مَا قَامَ زيد كَانَ ذَلِك جملَة. وَإِذا قَالَ الْمُجيب: بلَى. كَانَ حرفا نَائِبا عَن اعادة الْجُمْلَة، فَكَأَنَّهُ قَالَ: قد قَامَ زيد.

التطبيق:

س1:أ: أذكر شواهد قرآنية تؤكد ما يأتي:

1: توصل " أن " المصدرية بالفعل الماضي. 2: " لا " المعترضة بين الناصب والمنصوب.

3: حرف ناصب تفيد نصب الفعل المضارع إلى غير غاية.4: حرف ناصب يكون بمنزلة " أن " معنى وعملا.

س2:أجب عما يأتي مفصلا مع ذكر الشواهد القرآنية :

أ: قد تحذف " أن " المصدرية فما حكم الفعل المضارع في هذه الحالة؟.

ب: " لن " ثنائية بالوضع فسر ذلك.

ج: اتفق الجمهور مع الزمخشري فيما يخص " لن " للتأبيد وضح ذلك.

د: " إذن " حرف ينصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما فإذا انفصلا يبطل عملهما، ما مدى صحة هذا القول معللا.

س3: أعرب ما تحته خط مفصلا:

1: قال تعالى: ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ﴾يونس:37.

2: قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾النساء : 53.

3: قال تعالى: ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾إبراهيم:46.

4: قال تعالى: ﴿ فإنما يقول له كن فيكون ﴾البقرة:117.

س4:أ: بين وجه التشابه:

1: بين " لام الجحود " و " لن" . 2: بين " أن " و " كي"..

ب: هناك أكثر من رابط تربط الحروف الناصبة للفعل. وضح ذلك .

ج: قوله تعالى: ﴿ فيسحتكم بعذاب ﴾ اضبط حركة الفعل معللا.

د: هناك حرفان ناصبان للفعل المضارع يختلفان في التركيب ويتفقان في الدلالة. بين ذلك مفصلا مؤيدة بالنصوص القرآنية.